مقدمة حول السياسة
وعلم السياسة

مقدمة حول السياسة وعلم السياسة

علي الجرباوي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر – إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الجرباوي، علي

مقدمة حول السياسة وعلم السياسة/ علي الجرباوي.

544 صفحة؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 483–521) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-741-2

1. السياسة، علم. 2. السياسة – فلسفة. 3. النظم السياسية. 4. الثقافة السياسية. 5. النظم السياسية. 6. الأحزاب السياسية. 7. العلاقات الخارجية. أ. العنوان..

320

العنوان بالإنكليزية

An Introduction to Politics and Political Science

by Ali Jarbawi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن

اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة – منطقة 70
وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 837991 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل 2026

المحتويات

مقدمة 11

الفصل الأول: السياسة: ماهية المفهوم وحدوده 19

أولًا: مسيرة الحياة البشرية 21

1. علاقة الإنسان بالبيئة 23

2. علاقة الإنسان بالإنسان 28

ثانيًا: مثلّث منظومة العلاقات 33

ثالثًا: السياسة 38

1. المصادر المحدودة 40

2. تقنين تعريف السياسة 49

رابعًا: النشاط السياسي 56

خامسًا: النظام السياسي 61

سادسًا: السياسة مجدَّدًا 68

الفصل الثاني: العلم – إحاطة مختصرة 71

أولًا: العلم 78

1. افتراضات العلم 79

2. بنية التطور العلمي 82

3. الخطوات الإجرائية 84
4. المنهجية العلمية 87
ثانيًا: مجالات العلم 92
1. الانقسام إلى مسربين 93
2. المقارنة بين المسربين 96
3. وضع العلوم الاجتماعية 99
ثالثًا: فروع العلم 106

الفصل الثالث: علم السياسة – التخصص الأكاديمي 115
أولًا: الخلفية 117
ثانيًا:المراحل التي مر بها التخصص 121
1. المرحلة الأولى: علم السياسة التقليدي 125
2. المرحلة الثانية: علم السياسة الواقعي 134
3. المرحلة الثالثة: "الثورة" السلوكية 146
4. المرحلة الرابعة: ما بعد السلوكية 158
5. المرحلة الخامسة: "البيريسترويكا" 169
ثالثًا: علم السياسة الأميركي والعالم 172

الفصل الرابع: النظرية السياسية 181
أولًا: الفلسفة السياسية والفكر السياسي 183
1. الفلسفة السياسية 184
2. الفكر السياسي 186
3. اتساق الدافع واختلاف المعايير 189

ثانيًا: النظرية السياسية 196
ثالثًا: احتدام المواجهة وانحسار المكانة 201
1. نقد النظرية "التقليدية" 202
2. الرد على النقد 207
3. انبعاث جديد لم يدُم 210
رابعًا: تاريخ الفكر السياسي 212
1. البدء من عند الإغريق 215
2. "العالمية" الرومانية 222
3. إرهاصات العلاقة بين الكنيسة والدولة 225
4. احتدام صراعات البابوات والأباطرة 229
5. عصر النهضة وتعزّز مكانة الملوك 232
6. تفرّع اتجاهات الفكر السياسي الأوروبي 234
7. نظرية العقد الاجتماعي 240
8. الاستقطاب بين الليبرالية والاشتراكية 247
خامسًا: الإضافات المحلية الطابع 254

الفصل الخامس: السياسة المقارنة 255
أولًا: المرحلة التقليدية: الدولة محور المقارنة 258
1. الدولة 261
2. أنواع الدول 267
3. أنواع الحكومات 270
4. قصور المنهج التقليدي 279

ثانيًا: مرحلة التحول في الإطار العام للمقارنة السياسية 283
المناهج السلوكية لـ "السياسة المقارنة" 288
1. منهج النسق 293
2. منهج البنائية–الوظيفية 296
3. منهج الثقافة السياسية 301
4. منهج النخبة 306
5. منهج الفاعلية المؤسسية 311
ثالثًا: مرحلة فقدان الإطار العام وتبعثُر اتجاهات المقارنة السياسية 316
رابعًا: مرحلة التراجع والانكفاء 324

الفصل السادس: الفاعلية السياسية 329
أولًا: السلوك السياسي الفردي 331
ثانيًا: التنظيمات السياسية 338
1. الأحزاب السياسية 343
2. جماعات المصالح 359
3. الحركات الاجتماعية 373
ثالثًا: الرأي العام 386
1. حول التعريف 388
2. قياس الرأي العام 392
3. حول الإجراءات المرعية 398
4. دلالة الرأي العام 401

الفصل السابع: العلاقات الدولية 405

أولًا: تاريخ العلاقات الدولية 409

1. صلح وستفاليا: أساس حقيقي أم أسطورة مخترعة؟ 409

2. القرن التاسع عشر: فترة الاستقرار النسبي الطويل 417

3. القرن العشرون: فترة الصخب والاضطراب 423

ثانيًا: العلاقات الدولية–التخصص الأكاديمي 439

1. "المطارحة الأولى" 446

2. "المطارحة الثانية" 453

3. "المطارحة الثالثة" 465

4. "المطارحة الرابعة" 474

المراجع 483

فهرس عام 523

مقدمة

السياسة شأن شائك في حياة البشر، شديد التعقيد والتشعُّب، قديم قِدم اجتماع الإنسان بالإنسان، لا فكاك للفرد في عيشه في الجماعة منه، ولا مناص له عنه. هي العنصر الأساسي في تكوين العلاقات الناشئة وتنظيمها بين البشر، والعصب الأكثر تدخّلًا وتأثيرًا في جوانب حياة البشر المجتمعية وشؤونها المختلفة، والمتغلغل في ثنايا جميع مستوياتها وتكويناتها. فبما أن الإنسان مجبولٌ فطريًّا على حُبّ البقاء من جهة، وعلى العيش في جماعة من جهة أخرى، فإن وجوده الدائم مع آخرين، في جماعات متنوّعة، داخل المجتمع، تُملي عليه الانخراط في علاقات مركّبة، جزء منها تعاوني، وجزء آخر تنافسي. ولكي لا تنفلت الأمور باتجاه تصعيد التنافس المثير للصراعات، خصوصًا مع تزايد تعقيدات الحياة المشتركة عبر الزمن، ما يُحيل الحياة إلى واقع مرير من الصدامات المتكررة، ويجعل الأفراد يعيشون حالة قلق دائم من خطر داهم، واستبدال ذلك بقنوات تفاعل إيجابي تُعزز من تعاونهم، فإن تخفيف الاحتقان وتطوير السبل الملائمة لتحقيق الخير العام والأمن والاستقرار والازدهار للجميع، يقتضيان الانخراط الدائم في عملية إدارة شؤون حياة الأفراد المشتركة وتدبيرها.

هذه هي السياسة؛ عملية مستمرة من اتخاذ القرارات والتدابير والإجراءات اللازمة لتمكين الجماعة البشرية، انطلاقًا من مستوى ارتباطها الأساسي المتمثّل في العائلة، إلى إطارها الرحب المتكوِّن من المجتمع الدولي، مرورًا بالحلقة المركزية التي تُشكّلها الدول السيادية، من العيش بأقصى ما هو مقدور عليه من التناغم والانسجام، وبأقل ما يمكن من مخاطر التنافس والصراع. ونظرًا إلى كون عملية التدبير هذه دائمة ومستمرة وشاملة جميع مناحي الحياة، فإن نطاق السياسة يشمل

جميع مجالات الحياة، التي يخترقها كلها من دون استثناء، مستهدفًا تكوين "خريطة" تفاعلية مفصّلة لتحديد مسارات الاتجاه، وهي المتحوّلة بفعل الظروف المتغيّرة باستمرار. هذا ما يجعل لكل مجال من مجالات تكوين الجماعة البشرية سياسة خاصة به؛ فهناك على سبيل المثال "سياسة اقتصادية" و"سياسة اجتماعية" و"سياسة ثقافية" و"سياسة أمنية" و"سياسة تعليمية" و"سياسة صحية" و"سياسة ترفيهية"، الأمر الذي يجعل من السياسة الإطار العام والعامل المشترك الأكبر القاطع لجميع تفرعات حياة البشر المشتركة، ويُضفي على مجرى العملية السياسية ما تحظى به من أعلى درجات الأهمية.

نظرًا إلى هذه الأهمية، فإن الاهتمام بالسياسة أمر مغرق في القِدم، يعود على الأرجح إلى بدء نشأة الجماعات البشرية، ويمكن رصده بالتأكيد منذ الشروع في تدوين التاريخ البشري. ومع أن السياسة شأن يحظى بالأهمية عند جميع الجماعات البشرية، التي لا بدّ أن تمارس العملية السياسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتصريف شؤونها، فإن اهتمامًا خاصًّا انصبّ منذ البداية على شؤون حكم المجتمع، وعلى الإطار المُنظِّم للعملية السياسية التي تُعنى بتدبير مختلف جوانب حياة هذا المجتمع. وقد تزايد هذا الاهتمام منذ بضعة قرون، عندما بدأت الدولة الوطنية تحلّ مكان الإمبراطوريات، وتستحوذ على السلطة الكاملة داخل حدود إقليمية محددة، ترسّخت مع مرور الوقت، وترسّخت معها سيادة هذه الدول، مانحة جهاز الحكم فيها حصرية احتكار العملية السياسية المتعلقة بتصريف شؤون المجتمع. وهكذا، أصبحت الدولة وجهاز الحكم المنبثق عنها والمعروف بالحكومة، مركز الاهتمام العام بالسياسة ومجرياتها، ومن ذلك البحثُ بصورة فعلية في أسباب الحاجة إليها والدوافع التي أدّت إلى إنشائها، والوظائف المتطلَّبة منها، ومدى فاعليتها من خلال إجراء المفاضلات بين أوجه الحكم وأنظمته المختلفة، وبِنية الجهاز الحكومي وتقسيم سلطاته وإداراته الداخلية، والكيفية التي تجري بموجبها العملية السياسية، وتُتَّخذ من خلالها القرارات المتعلقة بتصريف الشؤون المجتمعية، ونوعية علاقاتها الداخلية بفئات المجتمع وتشكيلاته المختلفة، وعلاقاتها الخارجية بالدول الأخرى، وفيض متزايد من الفواعل النشطة على صعيد دولي متنامي التعقيد، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه استقرارها واستمرارية وجودها.

كان الاهتمام بدراسة هذه المناحي السياسية وبتصنيف أنماط الحكم مستمدًّا من أصول فلسفية، ومستقًى من اختلاف الطبائع البشرية، وهو أمر جرت متابعته فترة زمنية طويلة، قبل أن يحوَّل هذا الاهتمام إلى تخصص أكاديمي في منتصف القرن التاسع عشر، بدءًا بارتباط التخصص بالتاريخ ثم بالقانون، إلى أن حقق مكانته المستقلة مع نهايات ذلك القرن ومطلع القرن العشرين. هذا يعني أن علم السياسة، كتخصص أكاديمي يمنح الدارسين شهادة جامعية، لتمكينهم عبر التأهيل المناسب، من الحصول على وظيفة في إحدى مؤسسات حكم الدولة، لا بوصفه تخصصًا قديمًا، بل بوصفه مجالًا علميًّا حديثًا ذا جذور تاريخية عميقة وراسخة.

تركز اهتمام علم السياسة، منذ انطلاقته، على القضايا نفسها المذكورة أعلاه؛ إذ أصبح شغل علماء السياسة الشاغل حصر المجال السياسي في شؤون الدولة والحكم، والانهماك – عبر استخدام مناهج مختلفة – ببناء النظرية القادرة، لا على وصف الظواهر والتفاعلات السياسية على اختلاف أشكالها فحسب، وإنما على التمكّن أيضًا من فهمها وتوقُّع نتائجها وتبعاتها المستقبلية. ولكن، بما أن علم السياسة هو أحد فروع العلوم الاجتماعية، ومع انغماس مختصيه مع سواهم في فروع العلوم الاجتماعية في بحث مدى علمية هذا العلم مقارنة بالعلوم الطبيعية، فإن تطوُّر تخصص علم السياسة لازمه صراع داخلي ودّي في أحيان وصدامي في أحيان أخرى، بين نزعتين متقابلتين ولكن مترابطتان أيضًا. فمن ناحية كان هناك سعي دائم لفريق من المختصين في الحقل بهدف تأكيد استقلاليته وانفصاله عن فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ومن ناحية أخرى، كان هناك دعوات من آخرين تنادي بضرورة الحفاظ على قواسم ارتباط التخصص بتلك الفروع، والاستفادة منها لتعميق فهم الظواهر والتفاعلات السياسية وتفسيرها، لأنها أجزاء من كلٍّ متكامل، من حقل عام واحد، ولا يخدم تقسيمه القسري إلى فروع ثم بتر هذه الفروع بعضها من بعض، فهمَ دور السياسة المحوري في عملية تشكيل الحياة المجتمعية، بمعزلٍ عن الاهتمام بالمؤثرات المختلفة فيها.

تتمحور المهمة الأساسية لهذا الكتاب حول تقديم تعريف إجمالي بعلم السياسة، كتخصص أكاديمي، منذ النشأة وحتى الآن. ومع أنه موجّه بشكل رئيس إلى دارسي علم السياسة المبتدئين، كونه يعطيهم مقدمة مسحية عريضة بشأن التخصص وفروعه

الرئيسة، فإنه مفيد أيضًا لعموم القرّاء المهتمين بالشأن السياسي؛ إذ يمنحهم خلفية كافية لتقعيد هذا الاهتمام على أسس منهجية. ومع أن البحث في هذا الكتاب يتتبع ما جرى داخل الأروقة الأكاديمية للتخصص وفروعه من سجالات عبر السنين بين مدارس فكرية وتيارات منهجية مختلفة، فإن ذلك لم يأت عبر مجرّد سرد تأريخي لمسير التخصص، بل من خلال توظيف منهجية تحليلية حاولت المزج بين المسار التاريخي مع ديناميات وتفاعلات جدلية النقاشات والسجالات داخل الحقل، حتى أوصلت التخصص إلى وضعيته الحالية.

يتضمّن هذ الكتاب سبعة فصول، خُصصت الثلاثة الأولى للبحث في مجال تخصص علم السياسة بشكل عام، بينما تعلّقت الفصول الأربعة التالية بفروع التخصص، كل فرع منها استحصل على فصل. ولم يكن في إمكان كتاب يعالج تخصص علم السياسة أن يتلافى ضرورة البحث في موضوع هذا التخصص، وهو السياسة. لذا، ينطلق الكتاب بفصل أول يحمل عنوان: "السياسة – ماهية المفهوم وحدوده". وهو يتعرض للكيفية التي مرّ بها انتقال مفهوم السياسة من تعريف إلى آخر عبر مراحل متعاقبة، وما ترك ذلك من تبعات على علم السياسة. أما الفصل الثاني "العلم – إحاطة مختصرة"، فيختصّ بتقديم تعريف للعلم والمنهجية العلمية، ويُقدّم إيضاحًا يتعلق بالمجالات والتخصصات العلمية، ويناقش الفروق بين العلوم الطبيعية والاجتماعية. ويعالج الفصل الثالث "علم السياسة–التخصص الأكاديمي"، المراحل الخمس التي مرّ بها التخصص منذ نشأته حتى الآن، مع تبيان أثر الهيمنة الأكاديمية الأميركية عليه. وبعد معالجة تخصص علم السياسة بشكل إجمالي عام في الفصول الثلاثة الأولى، يختصّ الفصل الرابع بأقدم فرع من فروع هذا التخصص، وهو "النظرية السياسية"، مقدّمًا شرحًا تحليليًّا موجزًا لأهم أفكار الفلاسفة والمفكرين السياسيين، منذ العصر الإغريقي حتى الآن. أما الفصل الخامس، فهو من نصيب "السياسة المقارنة"، ويجري فيه متابعة انتقال المقارنة السياسية من المناهج التقليدية إلى تلك المرتبطة بـ"الثورة السلوكية"، التي اجتاحت أوساط العلوم الاجتماعية الأميركية خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، وما تلى ذلك من ارتدادات لاحقة. وفي الفصل السادس، وهو بعنوان "الفاعلية السياسية"، جرى تحليل السلوك السياسي الفردي، وأثره في تشكيل التنظيمات السياسية التي تشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية. كما يجري التعرّض للفروق

بين هذه الأشكال من التنظيمات السياسية، والاختلافات في طرق أدائها، ومدى جدواها وفاعليتها في الساحة السياسية. كما يتطرّق الفصل إلى الرأي العام بصفته أحد عوامل الفاعلية المهمة في العملية السياسية. وأخيرًا، يتناول الفصل السابع فرع "العلاقات الدولية" بتحليل تاريخ العلاقات الدولية، ثم بإلقاء الضوء على الكيفية التي تطور فيها هذا الفرع، من خلال متابعة ما جرى بين مختصيه من "مطارحات نظرية" عبر قرن من الزمن.

من الجدير التنويه بثلاثة أمورٍ ينبغي للقارئ أن يأخذها في الاعتبار. **أولًا**: مؤلف هذا الكتاب اختار أن يُعرّف موضوع التخصص الذي يعالجه بعلم السياسة لا بالعلوم السياسية، كما درج عليه التعريف بين أوساط اختصاص عربية، ترى أن هذا التخصص متشعّب المعارف إلى درجة أن الأصح أن يُطلق عليه مصطلح العلوم السياسية. صحيح أن السياسة تقتحم جميع جوانب حياة الإنسان، وهو ما حدا بأرسطو أن يكّنيها بـ "أم العلوم"، ما يمكن أن يعطي المبرر كي يحمل التخصص الأكاديمي المختص بها مصطلح "العلوم السياسية"، ولكن من أجل فصل هذا التخصص عن بقية التخصصات ذات العلاقة به، وهي عديدة، وتحديد حدود مجاله، وتقنين ما يضم من فروع تحت لوائه، وجدنا أن من الأسلم أن تكون معالجته بالتخصيص لا بالتعميم.

ثانيًا، قد يتكوّن عند البعض، بعد الاطلاع على محتويات الكتاب، انطباع فحواه أن بعض القضايا جرى التنويه بها أو التركيز عليها من حيث المعالجة أكثر من أخرى، علمًا بأن هذا الأمر لم يكن مقصودًا البتّة، إلا أن ذلك لا ينفي احتمالية وقوعه. فموضوع هذا الكتاب واسع وعريض، وجرت محاولة تغطيته بشمولية وتجرّد كاملين، ولكن ضرورة الاختزال أجحفت، ربما، بحق جوانب كانت تستحق تفصيلًا أكثر مما حصلت عليه. ولكن هذا لا يسري على فروع التخصص الأربعة المستعرضة في هذا الكتاب؛ إذ قد يُحاجّ البعض بأن تخصّصَي الإدارة العامة (Public Administration) والسياسة العامة (Public Policy) فرعان من فروع علم السياسة كان يجب تضمينهما في الكتاب، بينما يعتبر فريق آخر أن مضمار العلاقات الدولية (International Relations) ليس فرعًا من فروع هذا العلم، وإنما هو تخصص مستقل قائم بذاته، يجب إخراجه من محتويات الكتاب. ويدّعي فريق

ثالث أن "النظرية السياسية" فرع عفّى عليه الزمن، وما عاد لتضمينه في كتاب يشكل مدخلًا إلى علم السياسة فائدة تُرجى. في الواقع، توجد تصنيفات عديدة لفروع علم السياسة، بعضها أوسع من بعض، ففي عام 1948 ظهر علم السياسة على قائمة اليونسكو بعنوان منفصل عن بقية العلوم الاجتماعية. في تلك القائمة، جرى تحديد فروع علم السياسة بأربعة، هي: النظرية السياسية والنظم السياسية والحياة السياسية والعلاقات الدولية، وأُخِذ بهذا التصنيف الأساسي في هذا الكتاب، مع اعتبار أن فرعَي الإدارة العامة والسياسة العامة تخصصان مستقلان متفرعان عن علم السياسة.

أما الأمر **الثالث**، فهو إمكانية اعتبار أن الطرح الوارد في الكتاب منحاز، إذ يُطرح علم السياسة وكأنه علم اجتماع أميركي، في حين أنه لا يعطي ما يكفي من أهمية لتطورات هذا التخصص في الأقاليم والبلدان الأخرى. صحيح أن الطرح الوارد في الكتاب بشأن تخصص علم السياسة يُركّز بشكل أساسي على مجريات ما حصل بخصوصه في الساحة الأكاديمية الأميركية، ولكن يجب الاعتراف بأنها كانت ولا تزال الساحة الرئيسية للتداول بخصوص شؤونه حتى الآن. فمعظم منظّري هذا التخصص هم إما أميركيون وإما مهاجرون من أوروبا، ثم من مناطق أخرى إلى أميركا، وجلّ ما يُنشر من أبحاث يرى النور على صفحات المجلات العلمية الأميركية، التي تحظى بمكانة وسمعة عاليتين بين المختصين في الحقل في جميع أرجاء العالم.

بالتأكيد هناك محاولات مستمرة وجادّة في أرجاء متعددة من العالم، كما في أوروبا والدول الآسيوية، وفي مقدمتها الهند والصين، وفي أميركا اللاتينية، لإعتاق علم السياسة من وطأة الهيمنة الأميركية عليه. ومع أن هذه المحاولات حققت بعض الاختراقات في هذا المجال، إلا أنها لا تزال في بداية الطريق.

كلمة أخيرة: كنت أعتقد أن إصدار كتاب **مقدمة حول السياسة وعلم السياسة** سيكون أمرًا يسيرًا، بعد رحلة تدريس دامت عقودًا لمساق مقدمة في علم السياسة لطلبة الشهادة الجامعية الأولى، ومساق مدخل للدراسات الدولية لطلبة الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، ولكن التجربة العملية التي مررت بها خلال السنوات الثلاث الماضية، عاكفًا على إنجاز هذه المهمة، أثبتت خطأ اعتقادي. فبالنظر إلى تنوُّع الموضوعات التي يشتمل عليها، احتاج العمل على هذا الكتاب إلى الخوض

لا في بحث معمَّق، وإنما في أبحاث متعددة، إذ اقتضى كل عنوان فرعي في كل فصل من فصوله وضع بحث خاص.

وكان مما يسّر مهمة إنجاز هذا العمل فضل المساعدة الدائمة التي حظيت بها من الصديقة د. لورد حبش، الزميلة في دائرة العلوم السياسية وعميدة كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت حاليًّا؛ إذ إن مشاغلها البحثية والإدارية الكثيرة لم تمنعها من تخصيص فترة من وقتها لقراءة مسوّدات فصول هذا الكتاب والتعليق عليها. وكان لملاحظاتها واقتراحاتها الأثر الكبير في تحسين النسخة النهائية التي انتهى عليها الكتاب. كذلك، كان للدعم المعنوي المستمر الذي تلقيته من د. عاصم خليل منذ كان عميدًا للدراسات العليا والبحث العلمي، وحتى الآن في موقعه نائبًا لرئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، أثر إيجابي كبير في تحفيزي على ضرورة إنجاز هذا العمل، الذي لم يكن ليشهد النور من دون الدعم المُقدَّم من لجنة البحث العلمي في الجامعة.

امتناني وشكري للجميع، وخصوصًا لطلبتي عبر السنين، الذين تعلّمت منهم، وبسببهم، الشيء الكثير.

الفصل الأول

السياسة: ماهية المفهوم وحدوده

انطلق أرسطو في كتابه **السياسة**، محلِّلًا أهمية وجود الدولة ومفصِّلًا أنواع النظم السياسية، من ملاحظة أساسية هي أن "الإنسان حيوان سياسي بطبعه"[1]. وهو يقصد أن الإنسان بالتكوين هو كائن اجتماعي، تتأصل فيه غريزة الاجتماع التي تدفع به بالفطرة إلى السعي تلقائيًّا كي يكون موجودًا مع الآخرين في جماعة أساسها العائلة، وغايتها الأخيرة تكوين الدولة كـ"ضرورة اجتماعية"[2]، والعيش في رحابها، والتعاطي في شؤونها. هذه الخاصية التشاركية في العيش، أي حاجة الإنسان الفطرية إلى الاجتماع، المدفوعة من اعتمادية الإنسان على غيره من الأفراد، من أجل أن يضمن لا توفير احتياجات بقائه المادية فحسب، وإنما تحقيق سعادته أيضًا، وهي التي مثّلت لأرسطو الغاية الفُضلى لوجوده أيضًا، والميزة التي تمنحه السمة الإنسانية: "فالإنسان لا يستطيع أن يقوم على جميع حاجاته بنفسه، لذلك كان يطلب الاجتماع، في الأسرة التي توفر حاجاته الرئيسية، أولًا، وهي التناسل والأمن وقيام الأمد، وفي القرية التي تنشأ عن اجتماع عدة أُسر ثانيًا، ثم في المدينة أو الدولة، وهي أعظم المجتمعات، التي تمتاز عن كلا المجتمعين السابقين في أنها أقرب إلى الاكتفاء بالذات وفي تمكينها المرء من بلوغ الحياة الفاضلة"[3]. فوفقًا لأرسطو،

---

(1) Aristotle, *Politics*, Benjamin Jowett (trans.) (Kitchener: Batoche Books, 1999), p. 5.

(2) أرسطوطاليس، **السياسة**، ترجمه عن الإغريقية جول بارتلمي-سانتهيلير، نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد، سلسلة طي الذاكرة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 140.

(3) ماجد فخري، **أرسطوطاليس: المعلم الأول** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1958)، ص 128.

فإن من لا يستطيع العيش في الجماعة، ويكون بلا حاجات "... لا يستطيع البتّة أن يكون عضوًا في الدولة"، بل هو إما "... بهيمة أو إله"[4]. معنى ذلك أن نيل الكفاية والسعادة الفردية للإنسان لا يتأتى بسوى الاجتماع، والسعي لتحقيق الحياة الفُضلى والخير العام للجماعة[5].

في نطاق العيش المشترك في الجماعة، والتفاعل الدائم بين أفرادها، والمشاركة الفاعلة في تصريف شؤونها، والعمل على إرساء قواعد ناظمة لمجرى العلاقات بين أعضائها، يعيش الإنسان حياة الاجتماع المدفوع إليها بالفطرة، في إطار علاقة تتطلب منه التعاطي مع الآخرين في ما يمسّ كل جوانب حياته، الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية. هذا الإطار الذي يعيش الإنسان ضمنه، والذي يمثل جوهر النشاط الإنساني في الوجود الجماعي، هو ما عرّفه أرسطو بالسياسة. وبما أن نزعة الإنسان الفطرية تنحو به نحو الاجتماع بآخرين، والتشارك معهم في حياة جماعية، فإن الناتج من ذلك هو عملية سياسية يعيش ضمنها الإنسان ويتعامل طوال مجرى حياته، ما يعني أن السياسة سمة لصيقة بالإنسان، وجزء لا يتجزأ من كينونته الإنسانية. الإنسان بالنسبة إلى أرسطو هو، إذًا، مخلوق سياسي، يعيش في وسط سياسي، ويتأثر بالمعطيات والمجريات السياسية، ولا يستطيع تجنُّب أن يكون أساس جميع تفاعلاته وتعاملاته مع الآخرين سياسيًّا[6]. إن السياسة هي التي تجعل الإنسان إنسانًا.

"الإنسان سياسي بالطبع"، وهذه هي الترجمة الفعلية للعبارة الشهيرة "الإنسان مدني بالطبع"، التي جرت منذ الإغريق على ألسنة كثير من الحكماء، حتى وصلت إلى ابن خلدون، فشاعت عنه ونُسبت إليه. في **المقدمة**، يذهب ابن خلدون أبعد من أرسطو، فيقطع مدى أبعد في تفسير حاجة الإنسان إلى الاجتماع؛ إذ بينما يعزوها أرسطو إلى فطرة الإنسان الغريزية، أي أنها تأتي عنده بصورة طبيعية وتنتج بشكلٍ لاإرادي، يعطيها ابن خلدون مقصدًا إراديًّا غائيًّا، ويجعل منها تلبية واعية وضرورية لحاجةٍ مصلحية. فهو يرى أن حاجة الإنسان لتوفير قوْته والدفاع عن وجوده، كي يستمر في البقاء، تفرض عليه التعاون مع الآخرين... "وإذا كان التعاون حصل له

(4) أرسطوطاليس، ص 100.

(5) فخري، ص 104.

(6) Ellen Grigsby, *Analyzing Politics: An Introduction to Political Science* (Belmont, CA: Thomson Wadsworth, 2009), p. 7.

القوت للغذاء والسلاح للمدافعة، وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه. فإذن، هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني"[7]. ولكن ابن خلدون يحذّر، من جهة أخرى، من أن هذا التعاون ليس أمرًا مضمونًا ودائم الحصول، لأن اجتماع البشر "... لِما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم"، يؤدي أيضًا إلى تنازعهم على القوت والسلاح في سبيل حفاظ كلٍّ منهم على ذاته وصون حياته. ولدرء هذا النزاع، والحفاظ على التعاون بين أفراد الجماعة، يؤكد ابن خلدون ضرورة وجود "... ما يدفع عدوان بعضهم عن بعض ... وهذا هو معنى المُلك"، وهو "... خاصّة للإنسان طبيعية، لا بدّ لهم منها"[8]. فإذا كان الاجتماع ضرورةً للإنسان لتحقيق مصلحته في البقاء، فإن الدولة هي أيضًا حاجة مصلحية للإنسان، كونها الناظم لهذا الاجتماع، والمانع لعدوان الإنسان على الإنسان.

نشأت السياسة من ضرورة اجتماع الإنسان مع الإنسان في جماعة، والحاجة إلى تنظيم شؤون حياة الأفراد المشتركة في هذه الجماعة، ما استدعى إقامة هيئة للحكم، تحوّلت مع مرور الوقت إلى مؤسسة أصبحت هي الدولة. هذه السياسة هي الوعاء الناظم لنواتج علاقة الارتباط العضوي بين الفرد والمجتمع والدولة وتداعيات هذه العلاقة، ما يعني أن الإنسان إن عاش منفردًا، في معزلٍ عن الآخرين والتعامل معهم، لا يُنتج فعلًا سياسيًّا، ولا ينجم عن تصرفاته نشاط سياسي. فالسمة السياسية لحياة الإنسان لا تنبثق إلا مما تفرضه عليه فطرته ومصلحته من حاجة إلى الاجتماع مع الآخرين والعيش في جماعة، ومن ضرورة تنظيم العلاقة الناتجة من هذا العيش المشترك.

أولًا: مسيرة الحياة البشرية[9]

مدفوعًا بغريزة الحرص على البقاء، انشغل الإنسان منذ بداية وجوده على هذه الأرض حتى الآن، بالسعي لتأمين سبل حياته، وضمان استمرار وجوده، والحفاظ

(7) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، حققها وقدم لها وعلق عليها عبد السلام الشدادي، ج 1 (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005)، ص 68.

(8) المرجع نفسه، ص 70.

(9) للاطلاع على تاريخ مكثّف لهذه المسيرة، يُراجع: يوفال نوح هراري، **العاقل: تاريخ مختصر للنوع البشري**، ترجمة حسين العبري وصلاح بن علي الفلاحي (نيو دلهي: دار منجول للنشر، 2018).

على ديمومة إرثه. ابتدأ تاريخ البشرية بفرد، ثم بزوجين اثنين، ما لبثا أن تكاثرا، فتكوّنت نواة الجماعة في تشكيلتها الأولى؛ أسرة واحدة، سريعًا ما تفرّعت منتجة أُسرًا متعددة، تجمّع بعضها مع بعض، منشئة التركيبة البسيطة الأولى للمجتمع البشري المحلي. ومع مرور الوقت، زاد عدد أفراد هذا المجتمع، وأدى توسّع انتشاره إلى انقسامه إلى تجمّعات أصبحت بدورها أنوية لمجتمعات جديدة. وعبر مئات آلاف السنين، استمرّت متوالية التكاثر هذه في التزايد، وتوسّع انتشار التجمعات البشرية على هذه الأرض، حتى وصل الحال إلى ما نحن عليه الآن؛ بشرية هائلة العدد، يعيش أفرادها في كمٍّ كبير من المجتمعات المتنوعة والمركّبة.

في ما مضى، لم تكن رحلة وجود الإنسان على هذا الكوكب يسيرة، بل كانت مسيرة تدبير سبل حياته شاقة ومرهقة ومكلفة، إذ تطلّبت منه بشكل مستمر مواجهة كثير من الصعاب وتجاوزها. ومع ذلك، فإنها كانت أيضًا قصة نجاح باهر لهذا الإنسان، الذي استطاع، عبر مسيرة البشر المديدة على هذه الأرض، أن يتخطى ما واجهه من سلسلة متوالية من الشدائد والمحن، وأن يحافظ على استمرارية وجوده. وما وجود أكثر من ثمانية مليارات إنسان يعيشون حاليًّا على هذا الكوكب في تجمعات متعددة ومتنوعة، في قرى ومدن ودول متفاوتة الأحجام والقدرات، سوى دليل قاطع على هذا النجاح، فلو كان الإنسان قد أخفق في وقتٍ سابق في الحفاظ على وجوده لما كنا نحن موجودين الآن.

كان على الإنسان منذ بداية سعيه للحفاظ على الذات أن يدخل في علاقة تفاعل إلزامية واضطرارية مع طرفين أساسيين مواكبين له في هذه الحياة، هما البيئة المحيطة به والآخرون من البشر[10]. وما كان في وسعه أن يتمكن من البقاء من دون نسج علاقة إيجابية مع البيئة التي توفر له متطلبات حياته من جهة، ومع غيره من البشر الذين يشاركونه هذه البيئة ومواردها من جهة أخرى. ولكن تدبير أمر إيجابية شِقّيْ هذه العلاقة وضمان انسجامهما الدائم لم يكونا أمرين سهلين، بل كانا معقّدين وشاقّين. فمع أن الطرفين متلازمان وينجم عن تفاعلهما علاقة عضوية الارتباط وجدلية التأثير، فإن الإيفاء بمستلزمات استخلاص الإنسان علاقة إيجابية مع

(10) عالجت هذا الموضوع في بحث سابق. يُراجع: علي الجرباوي، **المعرفة، الأيديولوجية، والحضارة: محاولة لفهم التاريخ** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021)، ص 61-84.

أحدهما يمكن أن يتناقض مع مستلزمات الطرف الآخر، ما يُنتج علاقة سلبية معه. فللبيئة متطلباتها، وللعلاقة مع الآخرين من البشر أيضًا متطلباتها، والمتطلبات لا تأتي متناغمة ومتناسقة بالضرورة، بل يمكن، وفي كثير من الأحيان، أن تكون متضادة ومتعارضة. لذلك، فإن التوفيق بين متطلبات علاقة الإنسان بالبيئة ومتطلبات الوجود في جماعة بشرية، فرض على الإنسان منذ البداية تخصيص كثير من التفكير والجهد والوقت لإيجاد تركيبة المعادلة التوفيقية المتحورة المتدحرجة، واللازمة للحفاظ على التوازن الضروري بينهما. إن سعي الإنسان الدائم ومجهوده المستمر للتوصل إلى هذه المعادلة، والعمل بموجبها، هما اللذان ساعداه على تحقيق غايته الأساسية، المتمثّلة في صون البقاء. ومع أن هذا الصون لم يكن للإنسان الفرد، الذي اكتشف مبكرًا أنه يحيا حياة قصيرة، وهو ما فتئ يحاول أن يطيلها ويخلّدها بالقدر المستطاع، فإنه كان على العموم للنوع البشري الذي تمكّن من المحافظة على استمرار وجوده ونموه على هذا الكوكب حتى الآن.

1. علاقة الإنسان بالبيئة

عندما وجد الإنسان الأول نفسه على هذه الأرض، كانت عناصر البيئة المحيطة به، بما فيها وما عليها، أي الوسط الذي كان عليه أن يعيش فيه، غريبًا عنه ومجهولًا بالنسبة إليه، ما يعني أن الإنسان وجد نفسه في محيط لم يكن يفهم كنهه، ولم يعرف كيف يفسر ظواهره وتصرُّف موجوداته. وبما أن غياب القدرة على الفهم والتفسير يجعل من كل مجهول شأنًا مبهرًا ومخيفًا في آن، كان الوسط الذي وجد الإنسان نفسه فيه، بمجمله وبجميع تفصيلاته، مبهرًا ومخيفًا له. فهو لم يستطع فهم جميع الظواهر الطبيعية التي كانت تجري من حوله، ولا تفسيرها، مثل تعاقب النهار والليل، وحركة الشمس والقمر، الرعد والبرق، وحركة الرياح، والصواعق واشتعال النيران، ونمو الأشجار والنباتات، وأهم من ذلك كله أنه لم يكن بمقدوره تقديم تفسير لظاهرتَي الحياة والموت، كما أن الإنسان الأول وقف مندهشًا وقلقًا من النباتات التي كانت تنمو وتتنوع من حوله بكثرة، والحيوانات والطيور والحشرات التي كانت تحيط به، وبينما كانت تتعايش في ما بينها، فإن بعضها كان أيضًا يفتك ببعض. لم يفهم هذا الإنسان السياق الناظم لكل ما يجري من حوله، ولم يستطع في حينه أن يفسر نوع العلاقات التي تربط بين جميع هذه الظواهر والمخلوقات الأخرى، والأسباب